أردوغان يدين الانفجار ويعلن أن الهجوم نفذه انتحاري من سوريا

10 قتلى و15 مصاباً بانفجار وسط إسطنبول

آثار الانفجار في وسط اسطنبول

اسطنبول – «وكالات»: هز انفجار قوي منطقة السلطان أحمد الأثرية وسط اسطنبول، صباح الثلاثاء، مما أدى إلى سقوط 10 قتلى على الأقل بالإضافة إلى أكثر من 15 جريحا.

وقد أغلقت الشرطة التركية المنطقة التاريخية، التي تعد نقطة جذب سياحي وعادة ما تعج بالسياح، فيما اتهم الرئيس التركي انتحاريا من أصل سوري بتنفيذ الهجوم.

وقال نائب رئيس الوزراء التركي إن معظم قتلى الانفجار أجانب، مشيرا إلى أن منفذ العملية الانتحارية في اسطنبول هو سوري من مواليد 1988.

وكانت مصادر صحافية تركية قد أفادت في وقت سابق بأن انتحارية قامت بتفجير نفسها وسط اسطنبول، أكثر المدن التركية ازدحاما. وأفاد شهود عيان برؤية أشلاء بشرية متناثرة عقب الانفجار.

ووصلت سيارات الإسعاف وأعداد كبيرة من الشرطة إلى المكان الذي يقع بالقرب من أشهر المعالم الأثرية التركية باسطنبول مثل آيا صوفيا والمسجد الأزرق، بحسب الصور التي بثتها شبكات التلفزيون التركية.

من جانبه، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إنه من المعتقد أن انتحاريا سوريا مسؤول عن الانفجار الذي وقع في منطقة تاريخية في اسطنبول وأسفر عن سقوط قتلى بينهم أتراك وأجانب.

وأضاف على الغداء المقام في أنقرة للسفراء الأتراك في كلمة بثها التلفزيون على الهواء: «أدين الحادث الإرهابي في اسطنبول الذي جرى تقييمه على أنه هجوم نفذه انتحاري من أصل سوري. لسوء الحظ هناك عشرة قتلى بينهم أجانب وأتراك... هناك أيضا 15 مصاباً».

وأشار مسؤولان أمنيان تركيان كبيران إلى احتمال كبير أن يكون تنظيم «داعش» مسؤولا عن انفجار اسطنبول.

وقالت وزارة الخارجية النرويجية اليوم إن نرويجيا أصيب في الانفجار ويتلقى حاليا العلاج في مستشفى بتركيا. وذكرت المتحدثة باسم الوزارة أن إصابته «لا تهدد حياته».

وأكد محافظة اسطنبول في بيان أن حصيلة الانفجار 10 قتلى و15 جريحا. وأضاف أن التحقيقات جارية لتحديد نوع المتفجرات المستخدمة والجهة المسؤولة عن الانفجار.

وقد عقد رئيس الحكومة التركية احمد داود أوغلو اجتماعا أمنيا طارئا عقب الحادث، ضم ابرز المسؤولين الامنيين وبينهم وزير الداخلية افكان آلا ورئيس جهاز الاستخبارات حقان فيدان، على ما أوضح مصدر لوكالة «فرانس برس» طالبا عدم كشف اسمه.

سياح أجانب بين المصابين

وذكرت قناة «سي إن إن ترك» أن سياحا أجانب من ألمانيا والنرويج بين المصابين في الانفجار، فيما قالت وكالة «دوجان» للأنباء إن 6 ألمان ونرويجيا ومواطنا من بيرو من بين المصابين.

وقال مسؤول من شركة سياحية طلب عدم نشر اسمه لوكالة «رويترز» إن فوجا سياحيا من ألمانيا كان في المنطقة عند وقوع الانفجار إلا أنه لم يتضح ما إذا كان أي من أفراد الفوج أصيب.

وقد طلبت ألمانيا عقب الحادث من مواطنيها تجنب المواقع السياحية في اسطنبول.

ونفذت جماعات كردية هجمات في تركيا من قبل. كما أصبحت تركيا هدفا لتنظيم «داعش» أيضاً إذ ألقى باللوم على التنظيم الإرهابي في انفجارين وقعا العام الماضي أحدهما في بلدة سروج القريبة من الحدود السورية والآخر في العاصمة أنقرة وقتل فيه أكثر من 100 شخص.

المسؤولون حققوا في معلومة تفيد بأن المسلح ربما يكون جزءا من داعش

مسلح يطلق النار على شرطي أمريكي

مسلح يطلق النار على شرطي أمريكي

واشنطن – «وكالات»: انتشرت قوات الشرطة الأميركية بكثافة في حي بمدينة فيلادلفيا، شهد إطلاق رجل استلهم نهج تنظيم داعش النار على ضابط شرطة، الأسبوع الماضي، إذ يحقق المسؤولون في معلومة تفيد بأن المسلح ربما يكون جزءا من جماعة أكبر.

وذكرت الشرطة، الأحد، أن رجلا أوقف رجال شرطة يقومون بدورية قرب موقع الهجوم وحذرهم من أن مشتبها به يدعى إدوارد ارنشر (30 عاما) كان جزءا من جماعة مؤلفة من 4 أشخاص ربما تمثل خطرا على الشرطة.

لكن مسؤولا الحاديا في إنفاذ القانون، طلب عدم نشر اسمه، قال، الاثنين، إنه لم يتضح بعد مدى صحة الخطر.

وقال أصدقاء لارنشر إنه كان يعمل في البناء، ويحمل اسم عبد الشهيد، وكان يعيش في بيدون وهي بلدة تقع على الجانب الآخر من حدود فيلادلفيا.

وفي هجوم صورته كاميرا فيديو يظهر مسلح تقول الشرطة إنه ارنشر وهو يطلق النار على سيارة دورية تابعة للشرطة، كان يقودها الضابط جيسي هارتنت (33 عاما) الذي أصيب في ذراعه، لكنه تمكن من الرد بإطلاق النار.

واعتقل ارنشر الذي أصيب أيضا في المكان، واتهم بالشروع في القتل.

شمات

الإعدام لمتهمين

والـ19 والـ20 والـ21 والـ22 بالحبس لمدة 15 عاما، عما اسند اليهم من تهم مع شموله بالنفاذ الفوري.

وقضت بوضع المتهمين الثاني والرابع والعاشر والـ14 والـ15 والـ16 تحت مراقبة الشرطة مدة خمس سنوات، تبدأ من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة، فيما عاقبت المتهم الثالث بالحبس 10 سنوات عما اسند إليه من اتهام مع شموله بالنفاذ الفوري.

وامرت بمعاقبة المتهمين السابع والثامن والتاسع بالحبس لمدة خمس سنوات، عما اسند إليهم من اتهام مع شموله بالنفاذ الفوري.

وحكمت «الجنايات» بعدم جواز نظر الدعوى فيما اسند للمتهم الخامس من تهم واردة بالبند ثانيا، بالفقرات «أ- د - و» وفيما اسند للمتهم الـ24 بالتهمة الواردة بالبند ثالثا فقرة «ب»، فيما غرمت المتهم الـ25 مبلغ خمسة آلاف دينار عما اسند إليه من اتهام مع شموله بالنفاذ الفوري.

وبرأت المحكمة المتهم الـ26 مما اسند اليه من اتهام، كما قضت بمصادرة المفرقعات والأسلحة الرشاشة والذخائر واجهزة التنصت والخرائط والاصفاد الحديدية، والبزات العسكرية والصواعق الكهربائية، وواقي الرصاص والقبضات الحديدية والسكاكين المضبوطة.

وجاء في منطوق الحكم أن «الكويت ستظل وتبقى دائما مستقرة بحفظ الله ورعايته، في ظل قيادتها ومحبة شعبها واخائه وتسامحه بكافة شرائحه، على الرغم من اي اختلافات عقائدية او فكرية، طالما ظل الشعب متمسكا بوطنيته، مؤمنا بمؤسسات الدولة التي ترعاه وتحفظ امنه وطمانينته، وتفرض العدل والردع لكل من تسول له نفسه المساس بامن البلاد والرعية، سواء أكانوا مسلمين ام مسيحيين، سنة او شيعة طالما كان ولاؤهم لهذه الأرض.

وشدد على انه اذا «جار احدهم على الآخر قامت تلك المؤسسات برد الظلم عنه، بإنزال العقاب الحق، مسدلة على الجميع ستار الامن، فهذا الايمان بالدولة هو جزء اصيل لا غنى عنه من الروح الوطنية الذي تمثل بها شعب هذه الارض، ولم يحد عنه بل فرتها بتسامحه واخائه ومحبته للاخر مهما اختلف دينه او مذهبه او طائفته».

واكد ان «الكويت ستبقى آمنة مستقرة، بعيدة عن كافة الفتن والقلاقل التي لايوردها سوى الجهل والتعصب، ولا يدرؤه عنها سوى ذلك الشعب المحب لترابها واستقرارها وامنها، بثقته التامة بدور وقدرة مؤسساتها، والتارك لكل تباين او خلاف لايؤدي الى النهوض بالوطن والسمو بشانه، وذلك كله كي يحل ويقر الامن ويدوم الاستقرار الذي يتطلبه حب هذه الارض ويبتغيه كافة افراد المجتمع».

وكانت النيابة العامة قد وجهت في الأول من سبتمبر الماضي إلى عدد من هؤلاء المتهمين، تهمة ارتكاب افعال من شانها المساس بوحدة وسلامة اراضي دولة الكويت وتهمة السعي والتخابر مع إيران ومع جماعة «حزب الله»، التي تعمل لمصلحتها للقيام باعمال عدائية ضد دولة الكويت، من خلال جلب وتجميع وحيازة وإحراز مفرقعات ومدافع رشاشة وأسلحة نارية وذخائر وأجهزة تنصت بغير ترخيص وبقصد ارتكاب الجرائم بواسطتها.

تشكيل فريق

ومجموعة من النواب بطلب الى مجلس الأمة بتشكيل لجنة تحقيق في مخالفات الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وذلك لنقص المعلومات والبيانات التي تم تقديمها للجنة السابقة، بالإضافة الى التجاوزات الجديدة التي كان المجلس حريصا على عدم تكرارها.

استجواب العبيدي

والعمل بها، والاستمرار في الانجاز والتنمية، بغية تطوير الخدمات والرعاية الصحية وتحسينها.

وكانت محاور الإستجواب الخمسة قد تناولت «الأخطاء الطبية وعمليات شراء أدوية ومستلزمات طبية بأسعار مصطنعة، والتلاعب في العقود وتضليل الجهات الرقابية، وهدر المال العام والفساد الإداري والمالي، واستغلال المنصب الوزاري، ومشروع الربط الآلي بين وزارة الصحة والمكاتب الصحية الخارجية»، فيما أضاف الناشبان حمدان العازمي وراكان النصف بندا جديدا إلى محور «الفساد المالي والإداري واستغلال المنصب الوزاري» يتعلق بـ«انتحال شخص حاصل على معهد تجاري صفة طبيب مدة خمسة أشهر في المستشفى الاميري».

وخلال مناقشة الاستجواب قال النائب حمدان العازمي إن المال العام له حرمة والفساد أدى إلى انهيار الدول، مشيرا إلى أن الوزير العبيدي لا يعرف الجهات الرقابية وتغير 180 درجة عن ما كان عليه في عام 2012.

وذكر العازمي أن الوزير العبيدي تعاقد مع شركة «التأمين الصحي» دون الرجوع إلى ديوان المحاسبة، كما زاد نسبة الشركة إلى 27 % بدلا من 25 % دون موافقة الجهات الرقابية.

أضاف أن الوزير العبيدي ضلل رئيس المكتب الصحي في واشنطن لزيادة نسبة شركة التأمين، والغى دوره وعاقبه لرفضه التوقيع دون الحصول على موافقة ديوان المحاسبة، مشيرا إلى أن الراحل نبيل الفضل كان من مؤيدي طرح الثقة في العبيدي حين رأى المستندات.

وبدأ النائب راكان النصف مرافعته، مؤكدا ان كل ما سيقوله سيدعمه بالمستندات، وأنه لم يقصد بإستجوابه استقصاء أحد.

واستهل النصف حديثه في المحور الثالث من الإستجواب، مستعرضا العقد المبرم بين وزارة الصحة واحدى شركات السياحة والسفر، وذلك لابتعاث المرضى للعلاج في دول التشيك والبوسنة وسلوفاكيا، والذي رأى انه حمل «تلاعبا في التعاقد وتضليلا لادارة الفتوى والتشريع وديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية».

وانتقل النصف الى المحور الثاني المتعلق بـ«عمليات شراء الدوية ومستلزمات طبية بأسعار مصطنعة»، مبينا ان وزارة الصحة أرست طلب شراء مباشر لمنتج (جل للجراحة) على احدى الشركات بقيمة 300 دينار للعلبة الواحدة، باجمالي 450 الف دينار لعدد 1500 علبة «وذلك بقيمة مضاعفة عشرات المرات على السعر الحقيقي».

واشار الى قيام وزارة الصحة بشراء عدد من دعامات القلب الذكية والذاتية عن طريق الشراء المباشر، حيث بلغت قيمة الدعامة الواحدة 1890 دينار باجمالي 170 الف دينار.

وبين ان سعر المنتج ذاته لدى احدى الشركات الاخرى يبلغ 730 دينار، مبينا ان الوزارة عوضا ان تقوم بحماية المال العام بشراء نفس المنتج بسعر اقل، قامت بالترسية على السعر الأعلى والذي يمثل أكثر من ضعفي قيمة القطعة الواحدة.

وانتقل النصف الى الحديث حول محور «مشروع الربط الآلي بين وزارة الصحة والمكاتب الصحية الخارجية»، الذي رأى انه تضمن «تلفيعا واعتداء على المال العام»، مشيرا الى اعتزام الوزارة توقيع عقد مباشر مع شركة بريطانية لتقديم خدمات الربط الآلي بقيمة 122 جنيه استرليني «ما يعادل 55 مليون دينار».

وذكر ان الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات أرسل خطابا الى وزارة الصحة «يستغرب من توقيع هذا العقد مع شركة اجنبية، بالرغم من وجود شركات محلية قادرة على تنفيذ هذا المشروع وبقيمة اقل».

وتطرق النصف الى البند المتعلق بجلب الهيئة التمريضية للمستشفيات والمراكز الصحية، ضمن محور «الفساد الاداري والمالي واستغلال المنصب الوزاري»، معتبرا ان الوزارة قصرت في تشكيل لجنة تحقيق «بإحدى صور الإبتزاز المالي التي مورست بحق الممرضين والممرضات، من احدى الدول الأسيوية من قبل الشركات التي قامت باستقدام مواقم التمريض بالوزارة».

وفي رده على ما اثاره النائبان المستجوبان، قال وزير الصحة الدكتور علي العبيدي إنه تلقى محاور الاستجواب بصدر رحب وسعي لمناقشتها لتصحيح معلومات مغلوطة، مشيراً إلى أن الكويت في المنطقة الخضراء بالنسبة للأخطاء الطبية، واطلب شطب كل الكلمات المسيئة لي.

واوضح انه بعد وفاة احد المواطنين خاطبنا وزارة الداخلية، بمنع سفر اي موظف من الوافدين دون الحصول على اذن من الوزارة.

اضاف انه غير صحيح تربحي من الأدوية، مؤكدا لست انا من يفصل طبيبا لموقف سياسي أو لاستجواب.

وأوضح العبيدي أننا لم نشتر الدعامات الذاتية في 2013، وانتظرنا في 2015 عند توقيع العقد الخليجي، وطلبنا هذه الدعامات لحاجة المستشفى الصدري لها والتزمنا بما طلبه ديوان المحاسبة.

ونفى العبيدي تعيينه لمدير إدارة «المحاسبة المالية»، مؤكداً أنه قام بتكليفه، ولا يقبل التشهير بأي موظف في «الصحة»، مشيرا إلى وقفه تعيينات الهيئة التمريضية من الداخل حفاظا على سمعة الكويت ووقاية لأهلها، كما شكلنا لجنة تحقيق في تجاوزات المكتب الصحي في واشنطن، والأمر يات في عهدة النيابة العامة، مشيرا إلى تقديمه كشف ذمته المالية، ومؤكدا على عدم امتلاكه أي شركة.

وتحدث النائب احمد مطيع العازمي مؤيدا استجواب الوزير، اذ قال ان تكرار الأخطاء الطبية وتزايدها خلال الفترة الاخيرة «هو أمر غير مقبول في ظل صرف الدولة مئات الملايين على خدمات الرعاية الصحية»، مشيرا الى ان «ارواح الناس أصبحت لعبة في أيدي الأطباء الذين لا يحسنون شيئا بالطب».

كما استعرض حادثة وفاة احدى المواطنات في مستشفى العدان نتيجة «خطأ طبي جسيم» لافتا الى «سوء ادارة المكاتب الصحية بالخارج في ألمانيا وامريكا ولندن والشكوى من اهمال المكاتب وعدم مبالاتهم بالمرضى».

من جانبه رفض النائب الدكتور يوسف الزلزلة والذي تحدث كمعارض للاستجواب بعض الكلمات التي استخدمها المستجوبان، «كتضليل الوزير والتنفيع والفساد» والواردة كذلك في صحيفة الاستجواب.

واشاد الزلزلة «بالأداء المتميز» لمسؤولي وزارة الصحة، وذلك وفق ما اطلع عليه من انجازات استعرضتها الوزارة خلال اجتماعات لجنة الاولويات البرلمانية، مؤكدا ان وزارة الصحة تسير على «طريق صحيح» اتجاه تنفيذ أولوياتها وخطتها التنموية.

من جهته شدد النائب فيصل الشايع الذي تحدث مؤيدا للاستجواب على ضرورة معاقبة الاطباء المخطئين مع تزايد الاخطاء الطبية، مطالبا بعدم التهاون في هذا الأمر.

واشار الى ان اجابات الوزير فيما يخص احدى شركات السياحة والسفر «وضعت عدة علامات استفهام في هذه القضية، اذ كيف لشركة يبلغ رأس مالها 15 الف دينار تعطى خلال 6 أشهر 5 ملايين دينار».

واضاف ان على الوزير تحمل مسؤولياته السياسية حيال موضوع الطبيب المزيف في المستشفى الأميري، لاسيما وان هذا الشخص استمر في عمله بالمستشفى قبل اكتشاف امره لمدة خمسة أشهر.

بدوره قال النائب سعدون حماد العتيبي والذي تحدث معارضا للاستجواب ان النيابة العامة قد أخذت سبيل الشخص الذي انتحل صفة طالب الطب في المستشفى الأميري دون كفالة، «وهو ما يدل على صدق كلام الوزير» العبيدي.

وحول موضوع الربط الآلي لوزارة الصحة مع المكاتب الخارجية ذكر العتيبي ان المستجوبين استشهدوا بديوان المحاسبة في هذا الشان، الا انهما لم يقدما اي دليل او مستند يدعم «اتهاماتهما».

فتح باب

الراغبين في الترشح بمقر ادارة الانتخابات في منطقة الشويخ السكنية، خلال ساعات الدوام الرسمية، حيث سيتم قبول أوراق الترشح وفقا لقانون انتخابات مجلس الأمة.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قد أعلن في جلسة المجلس أمس، خلو محل عضو مجلس الامة الراحل نبيل الفضل، وابلاغ سمو الشيخ جابر المبارك، رئيس مجلس الوزراء بهذا الخلو لاتخاذ الاجراءات الدستورية المقررة.

وقال الغانم إن هذا الإعلان يأتي عملا بالمادة 84 من الدستور، والمادة 18 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وتنص هاتان المادتان على انه «اذا خلا محل احد اعضاء مجلس الامة قبل نهاية مدته، لأي سبب من الاسباب، انتخب بدله في خلال شهرين من تاريخ اعمال المجلس».

القنصل المحمد

التركية المعنية مؤكدا عدم تعرض أي مواطن كويتي للاذى، داعيا في الوقت ذاته جميع الكويتيين الموجودين في تركيا الى أخذ الحيطة والحذر والابتعاد عن مكان الإنفجار.

أضاف ان القنصلية شكلت غرفة طوارئ لمتابعة تطورات الاحداث وتلقي الاتصالات من المواطنين الكويتيين على الرقم (05306902097).

تأجيل كأس

بسبب اندماج الشركة الراعية لبطولة الأندية الخليجية في السنوات الماضية «وورد سبورت»، مع عدة شركات، مضيفة ان توقف نشاط الشركة الأصلية ونظرا لضيق الوقت في الحصول على رعاية جديدة للبطولة، فقد قررت اللجنة تأجيل البطولة حتى الموسم المقبل.

أضافت انها ارسلت خطابا رسميا للاتحادات الخليجية لإشعار الأندية الخليجية بقرار التأجيل، مبينة ان الأمين العام للجنة التنفيذية مبرزا على قدم اعتذاره للاتحادات الخليجية والأندية المشاركة في البطولة، وتقديمه الشكر والتقدير على تعاونهم المستمر مع اللجنة في الفترة الماضية.

25 قتيلاً وجريحا

عشر في حالة خطيرة.

وكانت مصادر صحافية تركية قد أفادت في وقت سابق بأن انتحارية قامت بتفجير نفسها وسط اسطنبول، اكثر المدن التركية ازدحاما. وافاد شهود عيان برؤية أشلاء بشرية متناثرة عقب الانفجار.

ووصلت سيارات الإسعاف وأعداد كبيرة من الشرطة إلى المكان الذي يقع بالقرب من أشهر المعالم الأثرية التركية باسطنبول مثل آيا صوفيا والمسجد الأزرق، بحسب الصور التي بثتها شبكات التلفزيون التركية.

من جانبه، قال الرئيس أردوغان إنه من المعتقد أن انتحاريا سوريا مسؤول عن الانفجار الذي وقع في منطقة تاريخية في اسطنبول، وأسفر عن سقوط قتلى بينهم أتراك وأجانب.

وأضاف على الغداء المقام في أنقرة للسفراء الأتراك في كلمة بثها التلفزيون على الهواء: «أدين الحادث الإرهابي في اسطنبول الذي جرى تقييمه على أنه هجوم نفذه انتحاري من أصل سوري.. لسوء الحظ هناك عشرة قتلى بينهم أجانب وأتراك، وهناك ايضا 15 مصابا».

وأشار مسؤولان أمنيان تركيان كبيران إلى احتمال كبير أن يكون تنظيم «داعش» مسؤولا عن انفجار اسطنبول.

وقالت وزارة الخارجية النرويجية إن نرويجياً أصيب في الانفجار ويتلقى حاليا العلاج في مستشفى بتركيا. وذكرت المتحدثة باسم الوزارة أن إصابته «لا تهدد حياته».

وأكد محافظة اسطنبول في بيان أن حصيلة الانفجار 10 قتلى و15 جريحا. وأضاف أن التحقيقات جارية لتحديد نوع المتفجرات المستخدمة والجهة المسؤولة عن الانفجار.

وقد عقد رئيس الحكومة التركية احمد داود أوغلو اجتماعاً أمنياً طارئاً عقب الحادث، ضم ابرز المسؤولين الأمنيين وبينهم وزير الداخلية افكان آلا ورئيس جهاز الاستخبارات حقان فيدان، على ما أوضح مصدر لوكالة «فرانس برس» طالباً عدم كشف اسمه.

وذكرت قناة «سي إن إن ترك» أن سياحاً أجانب من ألمانيا والنرويج بين المصابين في الإنفجار، فيما قالت وكالة «دوجان» للأنباء إن 6 ألمان ونرويجيا ومواطنا من بيرو من بين المصابين.

وقال مسؤول من شركة سياحية طلب عدم نشر اسمه لوكالة «رويترز» إن فوجاً سياحياً من ألمانيا كان في المنطقة عند وقوع الانفجار إلا أنه لم يتضح ما إذا كان أي من أفراد الفوج أصيب.

وقد طلبت ألمانيا عقب الحادث من مواطنيها تجنب المواقع السياحية في اسطنبول.

ونفذت جماعات كردية هجمات في تركيا من قبل. كما أصبحت تركيا هدفا لتنظيم «داعش» أيضا، إذ ألقى باللوم على التنظيم الإرهابي في انفجارين وقعا العام الماضي أحدهما في بلدة سروج القريبة من الحدود السورية والآخر في العاصمة أنقرة، وقتل فيه أكثر من 100 شخص.

أزمة مضايا

وتقول الأمم المتحدة إنها تسلمت تقارير تتصف بالمصداقية بوفاة أشخاص بسبب الجوع.

وكانت الدفعة الأولى من المساعدات قد وصلت إلى البلدة الاثنين لأول مرة منذ منتصف أكتوبر عندما أخذ برنامج الغذاء العالمي مساعدات تكفي لمدة شهر لنحو 20.000 شخص.

وقد أرسلت في الوقت نفسه مساعدات الأمم المتحدة إلى فريتي الفوعة وكفريا الموالبتين للحكومة السورية في الشمال، واللتين يحاصرهما مسلحون من المعارضة.

وتشير تقارير إلى أن الوضع في الفريتين مؤلم هو الآخر.

وحصل عدد قليل من سكان مضايا على إذن بالمغادرة، وكان بالإمكان رؤيتهم وبحوزتهم متعلقاتهم، وهم في انتظار الإجلاء.

ووصلت 44 شاحنة إلى مضايا من دمشق أمس. وأديرت العملية بواسطة الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والهلال الأحمر السوري، وبرنامج الغذاء العالمي.

ونقلت القافلة أطعمة وأدوية، بالإضافة إلى أغطية ومواد إيواء وصابون.

غير أن ناشطين قالوا لـ«بي بي سي» إن المواد الغذائية التي يجرى توزيعها ليست كافية لسد جوع الأسر المحاصرة، وهذا ما تشير إليه الصور التي أرسلها ناشطون من داخل مضايا.

وقال يعقوب الحلو منسق الأمم المتحدة لشؤون الإغاثة إلى سوريا إن موظفي المنظمة رأوا أطفالا يتضورون جوعا في البلدة.

وقالت إحدى السكان، وتدعى هبة عبد الرحمن، لوكالة فرانس برس «منذ 15 يوما لا نأكل سوى الحساء».

أضافت هبة البالغة من العمر 17 عاما «رأيت رجلا يقتل قطة ويُقدّم لحمها إلى أفراد أسرته على أنه لحم أرنب. البعض بحث عن طعام في صناديق القمامة، وآخرون أكلوا الحشائش. طلبنا الطعام من المقاتلين لكنهم رفضوا منحنا إياه».

وتقع مضايا على بعد نحو 25 كيلومترا شمال غرب دمشق، وعلى بعد 11 كيلومترا من حدود لبنان.

ومنذ مطلع يوليو 2015، تخضع البلدة لحصار تفرضه قوات الحكومة السورية وحلفاؤها من مقاتلي جماعة حزب الله اللبنانية.

ومع توصيل المساعدات إلى البلدة، دخلت 21 شاحنة الفوعة وكفريا.

ونقلت الشاحنات بعض المواد الغذائية الأساسية – ومنه الأرز والزيت والدقيق والسكر والملح – بالإضافة إلى الماء وحليب للأطفال وأغطية وأدوية وأدوات جراحية.

وفي وقت سابق، قالت منظمة أطباء بلا حدود إن 28 شخصا – بينهم ستة أطفال تقل أعمارهم عن عام واحد – ماتوا من الجوع في مضايا منذ أول ديسمبر.

لكن مسؤولين من الحكومة السورية وحزب الله نفوا مصرع أي شخص في البلدة.

ونقلت وكالة اسوشيتد برس للأنباء عن سفير سوريا في الأمم المتحدة بشار الجعفري قوله «الحكومة السورية لم ولن تنفذ أي سياسة تجويع ضد شعبها».

ويواجه زعماء في المعارضة اتهامات ببيع الطعام إلى سكان مضايا بأسعار باهظة.

وشهد النزاع في سوريا فرض الحصار على عدة مناطق.

ويعيش ما يصل إلى 4.5 مليون شخص في مناطق يصعب الوصول إليها في سوريا، بينهم نحو 400 ألف في 15 موقعا محاصرا لا يستطيعون الحصول على إغاثات ضرورية لإنقاذ الأرواح.

وتسلمت هيئة الإغاثية الموحدة في الزبداني ومضايا المساعدات التي دخلت إلى البلدة لتوزيعها على السكان.

والهيئة حديثة التأسيس وتضم ممثلين عن البلدة والمجالس الطبية والمجلس المحلي، وتقوم بالتنسيق وجمع التبرعات لسكان مضايا والزبداني.

وقال باسل عبد الله وهو ناشط في مضايا، في اتصال مع بي بي سي، إن الكميات التي يتم توزيعها غير كافية لكل عائلة لمدة شهر، خاصة أن عدد أفراد الأسر كبير كما أن عدد الأفراد يختلف من أسرة لأخرى.